

المجتمع المدني في الجزائر:

إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة

أ/ رياض شاوي - جامعة تبسة

الملخص:

تناول هذا المقال في مقاربة تاريخية مختلف العوامل السوسيوثقافية التي أثرت في ولادة المجتمع المدني في الجزائر ونموه بعد ذلك، قصد معرفة أهم أسباب هذه البروز ومختلف العوائق التي تواجه الحركة الجمعوية وتحول دون قيامها بفعل جمعي فعال، يساعد في دعم شبكة العلاقات الاجتماعية. وقد توصلنا إلى أن الأمر يتعلق بقضيتين أساسيتين تثران بدرجة متقاربة في دور الحركة الجمعوية: الأولى تخص غياب ثقافة جمعوية قوية تدفع إلى قيام جمعيات ذات أداء عالي، وتتعلق الثانية بتأثير المحيط الخارجي للجمعيات من كونها فضاء مفتوح على حقول اجتماعية أخرى (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية).

Résumé:

Ce article traite dans une approche historique divers facteurs socioculturels qui ont influencé la naissance de la société civile en Algérie, et sa croissance après ce la, pour savoir les principales raisons de ce phénomène, et les différents obstacles rencontrés par le mouvement associatif et D'empêcher sa rôle, nous avons atteint ce il se agit de deux thèses influencé sur cet rôle, la première liée a l'absence de culture associative forte poussé pour un acte associative efficace ;et la seconde concerne l'entourage extérieure des associations autant que un espace ouvert sur autres champs sociaux(politique, économique, sociale , et culturelle) .

مقدمة:

يعتبر البحث في الحركة الجموعية في الجزائر من أكثر المواضيع تعقيدا، نظرا لعدة اعتبارات ومتغيرات مرتبطة بهذا الفضاء الاجتماعي الشاسع رغم حداثة عهده، فهو يأتي كنقطة تقاطع لثلاث بناءات مختلفة في تكويناتها وامتيازها في أهدافها، أولها النظام السياسي ومختلف النخب السائرة في فلكه، وثانيها قوى المعارضة السياسية الطامحة لبلوغ السلطة ومراكز اتخاذ القرار، وأما الثالثة فهي قوى المجتمع المطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد كانت فترة ظهور هذا الفضاء الاجتماعي خلال بداية التسعينات جد حرجة، تميزت بأقصى حدود العنف والتعصب للرأي ورفض الآخر المختلف معه فكريا وإيديولوجيا.

وكان لهذه المتغيرات المحلية وعوامل أخرى عالمية التأثير الكبير على طبيعة تكوين الجمعيات في الجزائر وعلى أداء أدوارها وتحقيق أهدافها بعد ذلك، وانعكاساتها المختلفة في مخيال المواطنين الذين كانوا يحملون في أذهانهم صورة إيجابية حول العمل الجماعي وقوى الإتحاد نتيجة للتجارب المتراكمة عبر التاريخ، وكذا نتيجة القيم المنبثقة من ديانة المجتمع، ولم يكن بوسعنا أن نعطي حكما مسبقا على الحركة الجموعية في الجزائر دون محاولة البحث والتقصي في كل الظروف المحيطة بهذا الفضاء الاجتماعي الجديد، منطلقين من تساؤل أولي حول دور الحركة الجموعية في إثراء شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتفاعل ضمنها كل طاقات المجتمع، ومن ثم نخرج على أهم العوائق التي تواجه الحركة الجموعية وتحول دون تحقيقها للفاعلية المطلوبة، خاصة وقد علقت عليها آمال كبيرة لحظة تأسيسها.

العرض:

إن البحث في مختلف إشكاليات المجتمع المدني يعتبر اليوم من المواضيع الأكثر تداولاً في البحوث السوسيولوجية ومختلف العلوم الاجتماعية، ويعود ذلك إلى حداثة الظاهرة في البلدان العربية خاصة، رغم أن مفهوم المجتمع المدني قد ظهر في أوروبا خلال القرن الثامن عشر عديد المفكرين الفرنسيين والألمان وكذا الإنجليز، وإننا لنجد أنفسنا نرجع إلى هذه الفترة التاريخية ولو بصورة وجيزة لنفهم السياق السوسيوثقافي الذي أنتج المفهوم واثر في دلالاته، ونتتبع انتقاله بعد ذلك إلى البلدان العربية والجزائر خصوصا في فترة متأخرة كثيرا عن ما حدث في أوروبا.

أولاً: المجتمع المدني في الغرب: أصول نظرية وممارسة واقعية:

إن تتبعنا لمسار تشكل المفهوم تقودنا إلى انه مرتبط ارتباطاً وثيق بظهور المجتمع الرأسمالي في أوروبا، حيث لم يستخدم إلا مع بروز نظام سياسي جديد في أوروبا وخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية وما ترتب عنها من تغير على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونحن الآن في هذه اللحظة التاريخية من مسار تكون المجتمعات الأوروبية أمام صورة مجتمع جديد يختلف تماما عن المجتمع القديم، سواءً من جانبه التكويني أو الوظيفي، فقد أعادت الثورات السياسية والاجتماعية والفكرية في أوروبا هيكله جهاز الدولة بالتنسيق مع المؤسسات الإدارية والقضائية والمالية الجديدة، وتكييفه مع المبادئ العامة للمجتمع البرجوازي الجديد وخصائص الدولة الليبرالية، و" هكذا تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية وخارجية فقط، بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته"⁽¹⁾، قادراً على تحقيق أهدافه بعيداً عن كل ممارسات القهر والرقابة والتحكم في مصيره. ومن هنا بدأ الظهور الفعلي للمجتمع المدني الذي كانت أول تجليات على شكل حركة نقابية عمالية اهتمت بنضال الطبقة الشغيلة ومحاولة تصديهم للاستغلال اللاعقلاني للرأسمالية الصناعية.

ولقد كانت التحولات الاجتماعية والسياسية السابقة الذكر مصاحبة لحركة فكرية وفلسفية ساهم فيها العديد من الفلاسفة ساعدت على تبلور مفهوم المجتمع المدني، بدءاً بهوبز وجون لوك مروراً بجون جاك روسو وهيجل وماركس، ووصولاً إلى انطوني غرامشي في الثلث الأول من القرن العشرين، حيث عُدت مساهمة هيجل في تكريس المجتمع المدني مساهمة مرجعية، نظراً لعمقها النظري من جهة أولى، ولأنها جاءت في فترة تاريخية بدأ فيها تجسيد مؤسسات المجتمع المدني يأخذ صورة ملموسة من جهة ثانية، حيث يرى هيجل في المجتمع المدني ضرورة لا غنى عنها، دونها يكون الناس مجرد جمهور لا تأثير له، وإن ارتباط الفرد بمختلف هذه الجمعيات هو الذي يعطي له الأهمية الكبرى والدور البارز، ويقصد هيجل بمؤسسات المجتمع المدني أيضاً الحياة المتصلة بالأفراد ونشاطاتهم المتعلقة بالإنتاج والمبادلات التي تساهم في إدماج الفرد وتضمن حمايته، وتجعل منه عنصراً اجتماعياً فعالاً يحول انضمامه إلى هذه الجمعيات والمؤسسات دون تعرضه إلى تعسف الدولة عبر أجهزتها العسكرية⁽²⁾.

وفي حين كان هيجل يرى وجود الدولة ضروري لقوة المجتمع المدني كان كارل ماركس رافضاً للدولة في صورتها السياسية المطبوعة

بالبعد الإيديولوجي، المرتبط حتما بالطبقة البرجوازية المسيطرة، فالدولة السائدة في تلك الفترة أو التي ستسود في كل نظام رأسمالي حسبه هي مجرد وسيلة في خدمة الطبقة المشار إليها سابقا، ويصبح المجتمع المدني في هذه الوضعية مجرد "أساسا لاستغلال العمال وإذلالهم، ومن ثمة فليس هناك حيزا مستقلا حقيقيا، يتيح للعمال التطوير الكامل لقدراتهم"³.

وخلال سيرورة متواصلة لمدة قرن من الزمان-القرن التاسع عشر- تعرض مفهوم المجتمع المدني إلى تناقضات فكرية وفلسفية مختلفة، وواجه مواقف متناقضة مما اثر حتى على حضوره الاجتماعي كممارسة واقعية، إلى غاية الثلث الأول من القرن العشرين لما أعيد النظر في أهميته الاجتماعية والسياسية وأعطيت له دلالة جديدة، حيث أن "التحول الكبير الذي عرفه المفهوم كان مع المفكر الإيطالي أنطوني غرامشي الذي استخدمه في جميع مؤلفاته تقريبا ودفاتر السجن خاصة " (4). وإن نظرة (غرامشي) للمجتمع المدني مرتبطة كثيرا بظروف حياته وخاصة دوره السياسي، حيث كانت فكرته ناتجة عن المقارنة بين الثورة التي نجحت في روسيا ونظيرتها التي لم تنجح في أوروبا، فأراد توجيه الماركسيين إلى طريق ثاني يصلون به إلى تحقيق الدولة الاشتراكية، فخصوصية الوضع في أوروبا وطبيعة السلطة حسبه، تفرض اتخاذ طريق آخر غير الذي اتبع في روسيا، يتمثل في احتلال المواقع المؤثرة في الفضاء الخاص بالمجتمع المدني واستخدامه لتحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثقافية بديلا عن القوة والعنف.

فالفكرة الأساسية عند غرامشي هي أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي كما هو الشأن عند ماركس، ولكنه فضاء للتنافس الإيديولوجي وجزء لا يتجزأ من الدولة، التي هي توازن بين السيطرة السياسية لفئة ما وبين مصالح القطاعات الأخرى، أي أن الدولة عنده تساوي مجتمع مدني زائد مجتمع سياسي⁽⁵⁾.

وبعد أن غاب مفهوم المجتمع المدني، ومختلف المفاهيم المرتبطة به على المستوى التنظيري من جهة، وعلى مستوى الممارسة الميدانية من جهة ثانية لفترة ليست بالقصيرة، عاد بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية يطول الحديث عنها، كانت سببا في غيابه ثم دافعا لعودته بقوة إلى الحياة العامة في المجتمعات الأوروبية والغربية بصفة عامة، وبعدها الانتقال إلى الدول الأخرى من العالم وخاصة إلى أمريكا اللاتينية وبعض البلدان العربية. وقد حملت هذه العودة الجديدة معها مفاهيم جديدة أضيفت إلى قاموس المجتمع المدني، أهمها مفهوم "الحركات

الاجتماعية الجديدة" الذي أطلقه عالم الاجتماع الفرنسي (الان توران Alain Touraine) على المنظمات والحركات الاحتجاجية في الستينات خاصة بعد الثورة الطلابية لعام 1968، ويرجع الباحث (نوفو إريك. Neveu Erik) سبب بروز هذا الشكل الجديد "إلى ظهور طريقة مستحدثة تستعمل لتحديد نماذج أصيلة للتعبئة ظهرت في الستينات من القرن العشرين، وكذلك بروز نماذج نظرية جديدة تستخدم لدراسة الحركات الاجتماعية لم تكن معروفة من قبل"⁽⁶⁾، أي إننا أمام أشكال مستجدة من الفعل الجماعي أوجبت تطوير سوسيولوجيا جديدة لتناول هذه الظاهرة تسمى سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الجديدة.

إن التغيرات المشار لها سابقا قد أحدثت ديناميكية جديدة في حقل العمل الجمعي، تستدعي التفسير والفهم العميق لتأثيراتها الاجتماعية، وحيث لا يمكن فهم ديناميكية التوسع في الجمعيات والمنظمات من غير ربطها بتطور الترابط الاجتماعي الذي أدى إلى ظهورها ونشاطها وفعاليتها⁽⁷⁾، لذلك نسجل تعددا كبيرا في اهتمامات الحركات الاجتماعية الجديدة لتشمل المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية... وغيرها، واحتوائها فئات اجتماعية متعددة وجديدة خاصة النساء والشباب المثقف، تحمل هذه الفئات أفكارا حول المجال الثقافي والسياسي، ويملك معظمها وعيا جمعيًا وإدراكا لأساسيات الفعل الجمعي الفعال.

ثانيا: المجتمع المدني العربي: إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة:

في خضم التحولات التي أحدثتها ظاهرة العولمة وبعد حركات الاستقلال في الوطن العربي، بدأ الحديث عن المجتمع المدني عند فئة قليلة من المثقفين العرب كآلية من آليات تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي، وقد كان دخول مفهوم المجتمع المدني إلى التفكير العربي قد جاء متأخرًا جدًا بالمقارنة مع ما حدث في المجتمعات الغربية، ربما يعود هذا إلى أن المثقفين العرب لم يعتبروا هذا المفهوم من الأولويات كقضايا مثل الوحدة القومية والقضية الفلسطينية⁽⁸⁾، ثم إن المجتمعات العربية كانت لا تزال تحت نشوة الانتصار وتحقيق الاستقلال الوطني الذي أعتبر في حد ذاته هدفاً، ولم يتخذ كوسيلة لتحقيق أهداف حضارية دائمة، ولم تكن أنظمة الحكم حينها ترى ضرورة في وجود المجتمع المدني، لأنها رفعت شعاراً شعبياً يدعي القدرة على تبني كل المطالب الاجتماعية وتحقيقها دون مشاركة القوى المجتمعية.

غير أن المسؤولية الكبرى لهذا التأخر حسب وجهة نظرنا تتحملها النخبة المتقفة التي لم تمارس دورها الحضاري المنتظر، بسبب ضعفها المعرفي وعدم قدرتها على استيعاب ما يحدث أمامها من تغيرات متسارعة أولاً، وضعفها أمام رجال السياسة ثانياً، وانقسامها على ذاتها ثالثاً. حيث يمكن الإشارة إلى أن هذا الانقسام في الآراء والاختلاف إلى حد التعارض والصراع الذي تعيشه النخبة العربية على المستوى الفكري والإيديولوجي حول الكثير من القضايا لم يكن وليد القرن العشرين فحسب، إنما تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر حيث بدأ الصراع بين ما يسمى بالنخب التقليدية - ذات المرجعية الدينية في الغالب - والنخب التقدمية، كسبب من أسباب " فشل السياسات الثقافية للنهضة الذي أدى إلى هذا الانشقاق المطلق بين ثقافتين وعصرين وحضارتين وأمتين: أمة تقليدية تعيش على الماضي، وأمة حديثة تعيش على حاضر هش وقلق، ولا آفاق لها، يدفعها الالتحاق أكثر فأكثر بالغرب المتطور "(9).

وسيمتد الانقسام داخل النخبة العربية ليؤثر في الموقف من المجتمع المدني بين مؤيد ومعارض لتوظيف مفهوم المجتمع المدني، بين من يريد تبني المفهوم على نفس الصورة التي وُظفت في أوروبا وبين من يحاول التعبير عنه بمفاهيم أخرى مستوحاة من التراث الثقافي العربي مثل مفهوم "المجتمع الأهلي"، وذلك تجنباً للمشكلة النظرية المعرفية المتعلقة بغموض المفهوم وضبابيته عند عامة الناس وخاصتهم، حيث سينتقل هذا الغموض إلى الواقع ويجعله على نفس الحال مع وجود مفاهيم أخرى في نفس المستوى من الغموض، "لأن عولمة المفاهيم السوسولوجية زادت من غموض صورة الواقع الاجتماعي وتشويبه"¹⁰، فمفهوم المجتمع المدني نتاج واقع سوسيو تاريخي خاص جداً، فإذا ما نقل إلى غير بيئته الأصلية ستنقل معه بعض دلالاته التي طبعت مساره التأسيسي، مثل مسالة مقابله مع المجتمع الديني أو مع المجتمع السياسي.

وأما من حيث وجود مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في الوطن العربي، فمن الباحثين من يقول بوجود المجتمع المدني عند العرب منذ القديم، حيث يقول الطاهر لبيب: "... لكن بالنسبة للمجتمع العربي الوسيط فإنه على عكس ما يشاع قد عرف مجتمعا مدنيا، بل أن المجتمع المدني الحالي قد تقلص بالنسبة لما عرفه المجتمع المدني الوسيط"¹¹، وأستدل على ذلك بما ورد في مقدمة ابن خلدون، حيث استخدم هذا الأخير مفاهيم من قبيل العمران البشري والاجتماع الإنساني والسياسة المدنية والدعوة والبيعة، وغيرها من المفاهيم التي أعتبرها الطاهر لبيب تعبيراً عن شكلا من أشكال المجتمع

المدني واستدل من سار نحو قول الطاهر لبيب بأن التاريخ العربي الإسلامي يُخبر عن وجود ما يشبه مؤسسات المجتمع المدني الحالي خاصة من الجانب الوظيفي ضاربيين المثال في كل مرة بمؤسسات الوقف. وهناك رأي آخر يعارضه، يرى أصحابه أن هذه البناءات مجرد أشكالاً تقليدية تحمل سمات تلك المرحلة التاريخية مثل العلاقات القبلية والقرابية، وهي حسب رأيهم بعيدة عن خصائص مؤسسات المجتمع المدني الحالي المرتبطة بالحدثة والعقلانية الأوروبية، وطالما المجتمعات العربية لم تشهد هذا التحول وهذا النظام فلا يمكن الحديث عن المجتمع المدني قبل التحول الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات. ودعى الاتجاه الثاني إلى جعل المجتمع المدني وسيلة لتحقيق تلك الحدثة المنشودة والانتقال من مجتمع المؤسسة الطبيعية-القبيلة- إلى مجتمع المؤسسة العقلانية حسب تصنيف الجابري، لذلك ربط هذا الاتجاه مسألة حضور المجتمع المدني وممارسته لأدواره بتحقيق الانفتاح السياسي وقيام مجتمعات ديمقراطية في البلدان العربية.

وقد تم تبني المجتمع المدني بصورة ملموسة في البلدان العربية نتيجة للتحولات السياسية الكبرى بعد الستينات من القرن العشرين، ليتكسر أكثر مع انتشار ظاهرة العولمة بعد ذلك...، هذه التحولات المصاحبة لازمة فقدان الثقة بين المجتمعات والأنظمة الحاكمة التي لم تستطيع مواكبة هذه التحولات والتفاعل معها، ولم تحقق آمال مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية ولا حتى الثقافية. فدخل المجتمع المدني " كموضوع مركزي للتفكير قد ظهر في المناقشات أواخر السبعينات في بلدان المغرب العربي قبل المشرق وفي صفوف اليسار قبل الأوساط البرجوازية الليبرالية"¹²، يعود هذا الاختلاف حسب وجهة نظرنا إلى خصوصيات سياسية وثقافية تميزت بها كل من الدولة والمجتمع في المغرب العربي عنه في مشرقه، حيث كانت أنظمة الحكم في المشرق تقليدية محافظة أكثر، وكانت النخب الثقافية في البلدان المغاربية أكثر تأثراً بما يجري في الغرب، لأنها أقرب عهداً من الاستعمار، وأقرب جغرافية إلى أوروبا من نظيرتها في المشرق.

ويرى الجابري في سياق محاولات تناول هذا الموضوع أن دراسة تشكل المجتمع المدني العربي يجب أن يأخذ في الحسبان مختلف مفاصل المجتمع وتشعبات حراكه الاجتماعي، مستنداً إلى خلفية نظرية تربط الباحث بمعطيات المجتمعات العربية وطبيعة تكوينها ومعرفة مكامن الصراع فيها وأنواعه، واتجاه الحركة داخلها، بدل أن يبقى الباحث الميداني مشدوداً إلى قياسات ونماذج تجد خلفيتها النظرية وأساسها الاجتماعي التاريخي في واقع

آخر¹³. وهي دعوة من الجابري إلى نوع من الانعكاسية (تأملية) معرفية التي تمكن الباحث في الظاهرة الجموعية من إدراكها من الداخل، بالاستناد إلى كل ما يحيط بها ويؤثر فيها انطلاقاً من مبدأ "الكل المترابط"، وكل هذا ضمن إطار تاريخي يتتبع محطات النشأة والنمو لهذه الظاهرة.

ثالثاً: المجتمع المدني في الجزائر: أسباب تراجع الدور:

أما في الجزائر فإن تجلي ظاهرة المجتمع المدني لم يكن إلا في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، على اعتبار أن وجوده قد ارتبط بوجود نظام سياسي ديمقراطي - تعددي، وهذا لم يحدث قبل الحركية السياسية والاجتماعية التي تلت أحداث أكتوبر 1988، إلا أن هذا لا يعني غيابه التام عن سياق الممارسات الاجتماعية الواقعية في فترات تاريخية سابقة، فقد سجل وجود العديد من الجمعيات قبل ذلك بشكل من الأشكال خاصة في عهد الاستعمار الفرنسي، لكن على قلتها ومحدودية نشاطها لم يتم تناولها بشكل موسع خلال تلك المرحلة التاريخية، و عموماً فإن البحوث السوسولوجية حول المجتمع المدني في الجزائر لم تزل في مرحلة الانطلاق وتتميز في الغالب بالطابع النظري باستثناء بعض رسائل الدكتوراه والماجستير الجديدة خاصة بعد 2006.

وعليه فإن الخطاب العلمي حول الظاهرة الجموعية في الجزائر لم يتجاوز عمره الربع قرن، لارتباط انتشاره بتحويلات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، أوجدت صورة جديدة للنظام السياسي الحاكم، سمح بتعددية حزبية وأيديولوجية ولو شكلية، وهذا لم يتوفر قبل تسعينات القرن الماضي، لذلك فإن "المعالجة العلمية للظاهرة الجموعية في الجزائر لم تصل إلى المستوى المأمول من حيث النظر وأدوات التحليل والتقييم"¹⁴، وهذا الأمر يسري على الأقل إلى غاية عقد ونصف من الزمن بعد نقطة التحول الكبرى في تاريخ الحركة الجموعية، ربما يرجع هذا التأخر إلى حالة الترقب إلى ما سنؤول إليها الأحداث الأمنية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة والتي أثرت على جميع الأصعدة، حتى مجال البحث العلمي.

وان كل دراسة موضوعية لهذه الظاهرة ليستدعي حتماً النظر في سياقها السوسيوثقافي الذي أوجدها، وصيرورتها التاريخية التي مرت بها، والتعرض لكل مؤثراتها الداخلية والخارجية، فليس غريباً عن المجتمع المتميز تاريخه بالنزعة الجماعية أن يؤسس مؤسسات للفعل الجماعي تماثل مؤسسات المجتمع المدني الحالية في أدوارها الاجتماعية. ولذلك سنحاول تتبع آثار هذه المؤسسات والبناءات خلال فترات تاريخية ثلاث.

1- خلال الفترة العثمانية:

فقد تميزت المرحلة العثمانية ببراء اجتماعي وثقافي معتبر مع الانتشار الواسع للتعليم، بشكله الرسمي أو اللارسمي، حين اخذ المجتمع على عاتقه مهمة التعليم أمام اتجاه النظام الحاكم إلى الاهتمام بالأمور العسكرية كألوية إستراتيجية، وقد ساعد هذا النمو التربوي والثقافي في تشكل بناءات اجتماعية دعمت الترابط الاجتماعي لمجتمع مختلط الأصول العرقية واللغوية، بشكل تجاوز معظم الإشكالات الاجتماعية لتلك الفترة، مع بقاء الصورة العامة المميزة للمجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات العربية، حيث شكل الطابع القبلي الإطار العام المنتج للعلاقات الاجتماعية، فكانت القبيلة هي البناء الاجتماعي الأول بعد الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وبث قيم الولاء للجماعة وخدمتها.

وقد تمايزت القبائل في تلك الفترة إلى قسمين حسب متغير الولاء والقرب من النظام الحاكم، فقد كانت قبائل المخزن الموالية للسلطة العثمانية، تمارس دور الوساطة بين الأخيرة والمجتمع، وهي احد ادوار المجتمع المدني الحديث، ورغم مساهمتها في عملية التمدن من خلال احتلالها لأراضي القبائل المتمردة إلا أن هذا الدور اتجه في معظم الأحيان لخدمة السلطة الحاكمة، التي وظفت هذا القسم من القبائل كجهاز لتحقيق الهيمنة على القوى الاجتماعية وكسب الشرعية.

وفي نفس الفترة التاريخية مارست مؤسسات الوقف دورا أكثر جمعويا من قبائل المخزن، حيث قامت بادوار عميقة في توطيد الروابط الاجتماعية وتقوية التضامن الاجتماعي، فاعتبرت الأوقاف بحق "احد المظاهر المؤثرة في أسلوب حياة السكان وطريقة عيشهم، وهذا ما انعكس على العلاقات الاجتماعية وعلى النشاط الاقتصادي والتعامل الإداري وحتى الميول النفسية والقناعات الروحية والثقافية للسكان"¹⁵، ولأنها كانت متحصنة بالإطار الشرعي فقد تجنبت تدخل السلطة الحاكمة في عملها، هذا المشكل الذي يعيق عمل الحركة الجمعوية الحالية.

2- خلال الفترة الفرنسية:

وقد استمر الدور الايجابي لمؤسسات الوقف إلى غاية السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي الذي سيعمل على التضييق عليها ثم تصفيتها بصورة شبه نهائية، لما أدرك دورها كأحد عوامل المحافظة على تماسك المجتمع المراد تفكيكه¹⁶، وسيمتد الأمر إلى مؤسسات أخرى كانت هي

الأخرى تمارس أدوارا اجتماعية متميزة، مثل الزوايا التي وضعها المستعمر أمام خيارين: إما الولاء وإما الفناء وإنهاء حضورها الديني والاجتماعي. وقد تحول البعض منها إلى أداة في يد الآلة الاستعمارية عملت من خلالها على التوجيه الأخلاقي والذهني لأفراد المجتمع.

وفي سياق الايدولوجيا الكولونيالية الموجهة لأساليب التحطيم المبرمج للمجتمع الجزائري، عملت الإدارة الاستعمارية على احتواء كل المؤسسات التربوية والثقافية للمجتمع، وذلك بسن العديد من القوانين والتشريعات في مختلف المجالات، وقد وصل حجم التدمير الاجتماعي الاستعماري حداً بعيداً¹⁷، جعلنا أمام مجتمع مفكك بنائنا ووظيفيا، فُصد من ذلك إعادة بنائه وفق مرجعية ثقافية أوروبية، ليستجيب أفراد المجتمع الجزائري بعد ذلك لكل خطط السياسة الاستعماري الاستغلالية المخفية وراء أذوية نقل سمات الحضارة الأوروبية المتقدمة.

وقد كانت المدرسة الأداة الجديدة في يد الإدارة الاستعمارية لتحقيق مشروح المجتمع الجديد، حيث اعتقد منظروا الاستعمار أن التعليم هو أكثر الوسائل قوة وفعالية في استعمار "ذات" الجزائريين وعقولهم، من خلال تكوين طبقة متقنة مشبعة بقيم الثقافة الأوروبية تكون وظيفتها نقل تلك القيم إلى أفراد المجتمع الآخرين بحكم قربهم اللغوي والوجداني.

بيد أن المجتمع الجزائري قد أبدى مقاومة كبيرة لسياسة الاجتثاث الثقافي للمستعمر بشتى الوسائل المتاحة، وامتاز رد فعله في أحيان كثيرة بروح جماعية وعقلانية، جعلته يحافظ على بعض مكونات هويته، تمثل إحداها في توظيف بعض البناءات الاجتماعية البعيدة عن يد الإدارة الفرنسية، مثل الجماعات الشريطية في الأرياف التي مارست ادوار اجتماعية واقتصادية وحتى قضائية¹⁸، وفي مرحلة ثانية سيستخدم الجزائريون أساليب جديدة بعد احتكاكهم بالمعمرين في الداخل، وهجرة البعض منهم إلى الخارج بحثا عن العمل أو الدراسة بالنسبة للفئة المتعلمة "التي دفعتها الأحداث إلى الإقبال على الجامعات سواء القريبة أو البعيدة جدا عن الوطن، للتعبير كل التعبير عن حدة المقاومة الثقافية... ومشاركتهم في إظهار هويتهم وإبراز وجودهم بعدما بلغت المواجهة الثقافية المرحلة الخطيرة"¹⁹، وقد سمح انضمام الجزائريين إلى الحركات العمالية التعرف على أساليب النضال النقابي فاستشعروا الحاجة لوعي قومي، يسمح لهم بإعادة بعث مقومات مجتمعهم المهتدد بالزوال.

ورغم تلك المقاومة فقد نجحت السياسة الاستعمارية في تحطيم جزء معتبر من البنية الاجتماعية للمجتمع لفك الارتباط بين أفرادها، وتفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية واستبدال المنظومة العلائقية والقيمية الأصلية بأخرى هجينة، نقلت الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات العلاقات القرابية إلى الحياة الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية²⁰. وقد انتبه بعض المتقنين لخطورة هذا الأمر فقدموا مجهودات جبارة في هذا السياق قصد إعادة الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي لترميم شبكة العلاقات الاجتماعية، يمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدور الذي قامت به جمعية العلماء المسلمين مستغلة الغطاء التشريعي لقانون 1901 الذي يختص بالنشاط الجمعوي. وقد مكن هذا القانون الجزائريين من تأسيس الكثير من الجمعيات.

3- خلال فترة الاستقلال:

أما بعد الاستقلال فقد وجدت الدولة الفتية نفسها أمام واقع اجتماعي متدهور خاصة من الناحية الاقتصادية، ووسط صراع دولي شديد بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، وانطلاقاً من مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق طرابلس اختار أصحاب القرار في تلك الفترة طريق الاشتراكية كنظام اقتصادي وكنهج سياسي وإيديولوجي، وهو ما طبع السياسة الاجتماعية بطابع شعبي اتجه إلى احتواء جميع القوى الاجتماعية وضمها في إطار ما سمي بالمنظمات الجماهيرية، وإقصاء كل من يعارض الاختيارات الأحادية الجانب للنظام الحاكم، وهو ما سيجعله يواجه بمفرده تحمل المسؤوليات الكبرى، في مختلف المجالات.

وقد استطاع النظام السياسي خلال فترة السبعينات من كسب ثقة المواطنين نتيجة النجاحات المحققة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، وزاد النجاح الدبلوماسي الخارجي من دعم هذا الارتباط بين المجتمع والدولة، واستمر هذا التقارب ولو بشكل أقل إلى منتصف الثمانينات أين واجه النظام أزمة مالية حقيقية بالانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف الثمانينات، حينها أصبح شعار "من أجل حياة أفضل" بعيد المنال، وهنا ستبدأ حالة الانفصال بين الطرفين التي ستبلغ الذروة في أكتوبر 1988، ولا يهم في هذا السياق أن كان للأحداث من يحركها في الخفاء كما يرى البعض، إنما يهمنا من الناحية المعرفية وجود دوافع واستعدادات لدى الأفراد للتعبير عن رفضهم لسياسات النظام واختياراته.

وأمام المأزق الذي وقع فيه النظام والغضب الاجتماعي المتنامي، ظهرت إلى الساحة القوى السياسية التي كانت تتحين الفرصة المواتية للظهور بشكل معلن، واستطاعت تلك القوى التأثير على عدد كبير من المواطنين الطامحين للتغيير، وستكون القوى الدينية المستفيد الأكبر من الوضع الجديد نتيجة قدرتها على التعبئة باستخدام خطاب حماسي عاطفي، وقد كانت هذه القوى الدينية قبل ذلك قد دخلت في مواجهات مع السلطة في عديد المرات.

وأمام ضغوطات الداخل وتأثيرات الخارج أدركت السلطة الحاكمة ضرورة إحداث التغيير والذهاب في طريق آخر غير الذي اختير منذ الاستقلال، فجاء التعديل الدستوري في فيفري 1989، الذي مكن من ظهور الأحزاب والجمعيات المدنية بشكل واسع، وسيكون هذا التاريخ نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر، التي كانت قبل ذلك تعاني "الأمرين": التضييق الممارس من النظام المنغلق على ذاته، وحالة الضعف والانقسام التي تعانيهما النخبة المثقفة، يضاف إلى ذلك سيطرة أشكال التعبير التقليدية على النسق السوسيوثقافي للمجتمع والتي لم تستطيع التكيف مع المعطيات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

وفي خضم الظهور الكثيف للجمعيات مع بداية التسعينات بدأت المحاولات المعرفية الأولى لتفسير هذه الظاهرة، وهنا برزت قراءتين: الأولى تقول بان المجتمع حاول بناء هياكل تنظيمية جديدة كرد فعل اتجاه الممارسات الاقصائية والاحتوائية للنظام الحاكم، حتى يفتح لنفسه وسائل جديدة لتحقيق مطالبه الاجتماعية والثقافية، وأما القراءة الثانية ففسرت الأمر بان النظام السياسي انشأ العديد من الأحزاب والجمعيات لجعلها قاعدة إيديولوجية جديدة - أجهزة إيديولوجية حسب تعبير التوسير - للخروج من أزمة فقدان الثقة واسترجاع القبول الاجتماعي.

والواقع أن المزوجة بين القراءتين يعطي صورة أوضح لفهم ما حدث، فواقع الحال أن كلا الطرفين يريد التغيير وتوجيهه لتحقيق أهدافه، فكانت الجمعيات وسيلة في يد الطرفين. حيث سيكون التوظيف "المصلحي" الضيق للحركة الجمعوية احد العوائق أمام فعل جمعي فعال بعد ذلك. وهنا سنجد أننا أمام ثلاث صور لعلاقة الحركة الجمعوية والنظام: أولها قطيعة وانفصال بين الطرفين لتضارب الأهداف وفقدان الثقة، ثانيها تبعية وهيمنة من قبل النظام على الحركة الجمعوية وجعلها في خدمته، وثالث صور العلاقة هي التكامل والمشاركة بين الطرفين لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في جميع المجالات.

إن حالة التغير التي ميزت تاريخ المجتمع الجزائري خلال الفترات التاريخية السابقة الذكر والتي مست أنظمتها البنائية والوظيفية ومنظومته القيمية والفكرية ستجعلنا أمام أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، حيث يلتقي الأفراد في حياتهم بحقول اجتماعية متغيرة باستمرار ومفتوحة في الوقت الراهن ويجدون أنفسهم أمام عوالم ثقافية متعددة، تجعلهم يؤثرون في واقعهم الاجتماعي ويتأثرون به، بحسب قدرتهم على أن يكونوا فاعلين²¹.

والمتمثل في فترة ما بعد التسعينات يرى هذا التغير يزداد شدة واستمرارية، مع التأثيرات الكبيرة لظاهرة العولمة خاصة في بعدها الثقافي، لما أصبح المجتمع الجزائري أكثر اتصالاً مع المجتمعات الأخرى وثقافاتها، نتيجة التطورات الحاصلة في وسائل الاتصال وتقنياته، التي جعلت الرأسمال الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية تتغير وفق الرأسمال الثقافي، حيث يعتقد مالك بن نبي أن جميع العلاقات السائدة بين الأفراد أصولها ثقافية²².

وقد أصبح الرأسمال الثقافي بدوره في حركية مستمرة نتيجة التدفق السريع للمعلومات والقيم الأخلاقية عبر الوسائط الاتصالية الحديثة والمجتمع المدني العالمي وليد مرحلة العولمة، لماً ستنافس البناءات الاجتماعية التقليدية - كالأسرة والقبيلة والعرش... الخ- في التنشئة الاجتماعية للأفراد.

وحيث أن الحديث عن قوة وفعالية الحركة الجموعية يقودنا إلى الربط بين متغيرين جد مهمين: يتمثل الأول في وجود نسيج سوسيوثقافي يساعد ويدعم الفاعلين في مجال الفعل الجموعي، تدعيماً وجدانياً وقيماً وعلائقياً، وهنا بالتحديد تظهر أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية لخلق التفاعل بين عالم الأفكار وعالم الأفراد وعالم الأشياء حسب مقاربة مالك بن نبي، ويتمثل الثاني في وجود فضاء سياسي مفتوح يقبل اختلاف الآراء وتعدد المواقف، يمنح الاستقلالية للجمعيات، ويجعل منها شريكا لا شرکا لاحتواء الأفراد والقوى المجتمعية.

وحيث إن الملاحظ لواقع المجتمع المدني الجزائري في الوقت الراهن يسجل تراجعاً كبيراً في فعالية دور جمعياته - بعد الأداء الجيد في بداية تأسيسه في التسعينات- حتى أصبح محل انتقاد وتذمر من السلطات ومن المواطنين، وهذا ما دفع الحكومة إلى اعاءة النظر في قانون 31/90 وإصدار قانون جديد مع بداية سنة 2012، والأمر باعتقادنا يتجاوز بكثير المسائل القانونية. إنما المسألة هي ذات أبعاد اجتماعية-ثقافية وأخرى سياسية

سنتطرق إلى الحديث عنها ولو بشكل مختصر لفتح المجال للبحث فيها لمن كان له اهتماما بهذا الموضوع.

فأما الأبعاد الاجتماعية-الثقافية لقضية ضعف الفعل الجمعي فتعود إلى طبيعة التحولات في شكل العلاقات الاجتماعية، المتجهة نحو فردانية أكبر على غير ما عرف به تاريخ المجتمع الجزائري حيث كانت تسود الروح الجماعية وقيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وقد انعكس ذلك على الجمعيات فأنتج ما أطلقنا عليه في دراسة سابقة غياب "الروح العضوية"، التي من مؤشرات غياب الإحساس بالانتماء وعدم شعور أعضاء الجمعيات بأنهم جزء من الجمعية المنتمين لها تنظيميا، مما يخلق لامبالاة عند هؤلاء فلا تجد عندهم الاندفاع اللازم لتحقيق أهداف الجمعية، على العكس من ذلك فإننا نلاحظهم يتجهون لتحقيق أهدافهم الخاصة بتوظيف الجمعيات كأداة، وساعد على بروز ذلك انتشار الأنانية والقيم "الميكيفيلية" عند الكثير.

وأما البعد السياسي فيتعلق بتأخر تثبيت قيم الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتجاوز كل أشكال الاحتواء والإقصاء وبث ثقافة المواطنة والديمقراطية التي تسمح ببناء منظومة علاقات واضحة المعالم تحمي الحقوق وتدفع للقيام بالواجبات بكل إخلاص وتفاني.

خاتمة

وعليه فإن إعادة بعث القوة في المجتمع المدني الجزائري ترتبط حتما بالتطور العام للمجتمع وبما يتيح هذا التطور من هيكلية للأفراد داخل جمعيات المجتمع المدني، والقدرة على الانتقال من مختلف التنظيمات القديمة (القبيلة، العرش، الجماعة...) إلى التنظيمات الحديثة التي تتطلب درجة عالية من الوعي والتعلم ومعرفة جيدة لأحوال المجتمع ومتطلباته، حتى لا يكون عمل هذه الجمعيات ضعيف ودون جدوى أو ينحرف إلى أهداف غير جموعية، فالإشكالية المطروحة بحدّة بعد عقدين ونصف من ولادة المجتمع المدني في الجزائر تتمركز أساسا حول الوظيفة الأولى لهذا التكوين الاجتماعي الجديد ومدى تحققها في أرض الواقع، طبعا هذه الوظيفة التي تخص بالدرجة الأولى تحقيق حاجات المجتمع المختلفة اعتبارا من كون مفهوم المجتمع المدني هو " مفهوم عام يشمل مختلف المؤسسات التي ينشئها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية" (23). والعمل على أن تكون واسطة بين المجتمع والسلطة، وإن تحقيق هذه الخدمة يفترض وجود مجتمع مدني قوي إلى

حد بعيد من حيث البناء التنظيمي الداخلي لكل جمعية، ومن جهة أخرى القدرة على العمل بكل حرية واستقلالية بعيدا عن أي قهريات ثقافية واجتماعية أو حتى سياسية، لأداء هذه الوظيفة النبيلة.

الهوامش:

- 1- Touraine (Alain). **Production de la Société**, édition Seuil, Paris, 1973. P 8.
- 2- بشارة (عزمي). **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 45.
- 3 - دليو ستفنس. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ت/ربيع وهبة، نسخة الكترونية، منتدى مكتبة الإسكندرية، ص378
- 4- لبيب (طاهر). " **المجتمع المدني في الوطن العربي** "، في مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الكويت، عدد 61-62، 1989، ص 249.
- 5- غرامشي (أنطوني). **الأمير الحديث**، ت/قيس الشامي، منشورات عويدات، بيروت، باريس، دون سنة، ص 13.
- 6- Neveu (Erik). **Sociologie des Mouvements Sociaux**، édition La découverte, 3ème, édition, Paris, 2002, P66.
- 7- SUE ROGER. **La société civile face au pouvoir**, Paris, Presses de Sciences Politique 2003
- 8- قنديل أمين (مرسي). **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة الجمعيات الأهلية في الوطن العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 39.
- 9- غليون (برهان). **بيان من أجل الديمقراطية**، دار بوشان للنشر، الجزائر، ط1، 1990، ص 185.
- 10- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص155
- 11- لبيب (الطاهر) . **مرجع سبق ذكره**، ص 250.
- 12- الكنز (علي)، " **وعي المجتمع بذاته: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، إشراف عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998، ص 23
- 13- الجابري (محمد عابد). " **تساؤلات و آفاق** " : **وعي المجتمع بذاته: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، إشراف عبدالله حمودي، دار توبقال، المغرب، ط1، 1998، ص 52.
- 14- الزبير عروس. **الحركة الجموعية في الجزائر الواقع والأفاق**، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، دفتر المركز، عدد13، 2005، ص12
- 15 - سعيدوني. **الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، أعمال ندوة الجزائر، مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر، 30/29 ماي 2001، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص59
- 16 - نفس المرجع، ص59
- 17 - اجرون شارل روبرت. **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ت/عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982، ص9

18 - الأشرف (مصطفي). الجزائر، امة و مجتمع، ت/حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993، ص 65.

19 - ساري جيلالي. بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)، ت/ عمر المعراجي، منشورات anep، الجزائر، 2007، ص 09

20 - محمد نجيب بوطالب. مرجع سبق ذكره، ص 101

21 - SUE ROGER. **Opcit**, p53

22 - بن نبي مالك. ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية، ت/ عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 27

23 - الجابري محمد عابد. مرجع سابق، ص 39.